دفاتر السياسة والقانون المجلد: 14 / العدد: 02 (2022) ص ص: 417- 431

مكافحة الفساد السياسي في الجزائر(الواقع، السياسات ، الآفاق)

La lutte contre la corruption en Algérie(Actualité, politiques et horizons)

محمد السعيد بن غنيمة

أستاذ محاضر – ب –

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

البريد الالكتروني : m.said.benghenima1988@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/ 09/17 تاريخ القبول:2021/ 11/15* تاريخ النشر: 2022/04/15

الملخص بالعربية :

نتطرق في هذه الورقة البحثية لظاهرة الفساد السياسي التي عرفت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة في مختلف الدول، بحيث لم يصبح الفساد السياسي ظاهرة تشمل دول العالم الثالث فحسب بل حتى الدول المتقدمة أصبحت أيضا تعاني من هذه الظاهرة، ولكن بنسب متفاوتة مقارنة بدول العالم الثالث التي يوجد بها البيئة الخصبة للفساد نظرا لغياب الديمقراطية وضعف آليات الرقابة بها. كما سنركز في هذه الدراسة على الجزائر ونبحث في أسباب انتشار الفساد السياسي خاصة في السنوات الأخيرة ونقيم مدى نجاعة الآليات والسياسات التي وضعتها الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : الفساد ، الشفافية، آليات مكافحة الفساد، الفساد السياسي في الجزائر، الحكم الراشد .

Le résumé en Français:

A travers ce petit projet, on va aborder la corruption politique qui devient un phénomène très répandu pendant ces dernières années dans différents pays où ce phénomène ne comprend pas seulement les pays du tiers-monde mais aussi les pays développés avec des proportions variables par rapport aux pays du tiers-monde dans lesquels il y a de l'environnement fertile de la corruption vu que l'absence de la démocratie ainsi que les mécanismes de contrôle faibles. Par ailleurs, on va se concentrer à travers cette étude sur l'Algérie. On va chercher en outre, les causes de la corruption politique notamment dans ces dernières années et on va évaluer l'efficacité des mécanismes et des politiques développés par l'Algérie afin de lutter contre ce phénomène.

Les mots clés:

La corruption , la transparence , politiques , les mécanismes de lutte contre la corruption, la corruption politique en Algérie.

المؤلف المرسل: د. محمد السعيد بن غنيمة

مقدمة :

يعتبر الفساد من أهم الظواهر التي لازالت تنخر المجتمعات والدول بالرغم من التطور الكبير الذي يشهده عالمنا على مختلف الأصعدة وانتشار مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد القائم بالأساس على المساءلة والشفافية، إلا أن ظاهرة الفساد أيضا انتشرت وتجدرت لتصبح أكثر تنظيما وعابرة للحدود الوطنية ويعتبر الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد التي قد تصيب الدولة وتلحق بها آثارا جسيمة في مختلف القطاعات بل قد يقوض الفساد السياسي أركان الدولة ليجعلها رهينة النخبة المسيطرة أو الحاكمة إذا لم تكن هناك آليات قانونية تكبح هذا الفساد وتحاسب مقترفيه بشكل عادل، فالفساد السياسي اليوم لم يعد حكرا على دول العالم الثالث أو المتخلفة فقط بل حتى الدول الديمقراطية والمتقدمة أصبحت تعاني من هذه الظاهرة بل وصل الفساد السياسي إلى هرم الدولة والأمثلة في ذالك كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال الحكم بالسجن على الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) بتاريخ 2021/03/01 لمدة ثلاث سنوات إحداهما نافذة بتهم الفساد واستغلال النفوذ كما تم بتاريخ 2021/07/08 إيداع رئيس جنوب إفريقيا السابق جاكوب زوما(Jacob Gedleyihlekisa Zuma) السجن لمدة 15 شهرا بتهمة ازدراء القضاء وذلك بعد متابعته في قضايا فساد وغسيل الأموال ورفضه المثول أمام القضاء،أما على مستوى الدول العربية فقد تم سجن العديد من الرؤساء بعد إندلاع مايسمى بالربيع العربي ومنهم الرئيس المصري الراحل حسني مبارك والرئيس السوداني السابق عمر البشير وآخر رئيس تم إيداعه السجن هو الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز بتاريخ2021/06/23 المتابع في قضايا متعلقة بالفساد واختلاس الأموال والتكسب غير المشروع ، والجزائر لم تكن استثناء بين هاته الدول فقد تم متابعة وسجن العديد من الوزراء ورؤساء الحكومات و رجال الصف الأول لفترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والمتابعين في قضايا فساد، لذلك نسعى من خلال هذا المقال للبحث في أسباب الفساد السياسي وبالأخص الحالة الجزائرية ومنه نطرح الإشكالية التالية : **ما مدى نجاعة الآليات القانونية والمؤسساتية في الحد من انتشار الفساد السياسي في الجزائر؟** ونطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

- ماهي العوامل المغذية للفساد السياسي في الجزائر؟
- هل طبيعة النظام السياسي في الجزائر تشجع على انتشار الفساد السياسي؟
- ماهي الإختلالات المسجلة في السياسات المتبعة في مكافحة الفساد في الجزائر؟

الفرضيات: قصد تحليل الإشكالية المطروحة نضع فرضيات الدراسة التالية :

- كلما تم رفع الوصاية السياسية على المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد ومنحها الاستقلالية كلما ساهمت بفاعلية أكثر في مكافحة الفساد والحد من تفشيه .
- إن ضعف المؤسسات وغياب الرقابة وآليات المساءلة من العوامل الأساسية المعززة لانتشار الفساد السياسي في الجزائر.
- لا يمكن مكافحة الفساد السياسي دون وجود فصل حقيقي مابين السلطات والجزائر تشهد من سنوات سيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطات وهذا ما اضعف الرقابة وساهم في انتشار الفساد السياسي بشكل كبير.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على أهم الأسباب والعوامل الداعمة لانتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر.
- رصد الإختلالات الموجودة في السياسات المتبعة في مكافحة الفساد السياسي واقتراح حلول لمعالجة هذه الإختلالات.
- تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين طبيعة النظام السياسي في الجزائر وانتشار الفساد السياسي وهل تلعب طبيعة النظام السياسي دورا داعما لإنتشار الفساد خصوصا خلال العقدين الماضيين.

منهجية الدراسة :

سنعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع الدراسة خصوصا وأننا سنقوم بوصف واقع الفساد في الجزائر كما سنستعين بالمنهج التحليلي للوقوف على الإختلالات التي تعرفها سياسة مكافحة الفساد في الجزائر وسيتم ذالك وفقا لأربع محاور أساسية وهي كما يلي :

- **المحور الأول :** مفهوم الفساد السياسي وأنواعه.
- **المحور الثاني :** الفساد السياسي في الجزائر.
- **المحور الثالث :** الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر.
- **المحور الرابع** : أسباب الفساد السياسي في الجزائر.
- **الخاتمة :** النتائج والاقتراحات .

1- المحور الأول : مفهوم الفساد السياسي وأنواعه:

1-1- تعريف الفساد السياسي :

فقد عرفه **كارل فرديريش (Carl Friedrich)** "بأن الفساد السياسي يتحقق حينما يقوم صاحب السلطة بتقديم امتيازات ومكافآت غير منصوص عليها قانونا بغية الحصول على امتيازات من شأنها أن تلحق أضرارا بالمجتمع "أما Mark warren فيرى " أن الفساد شكل من أشكال الإقصاء المزدوج وينطوي على نوع من أنواع التمكين غير المبرر"(خادم ،2020 ص 690) وعرفه **إكرام بدر الدين** "بأنه نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا وسواء خالفت توقعات الرأي العام أم لا في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بما يتعارض مع المصلحة العامة " كما يعرفه الباحث في علم الاجتماع **باديولو"** الفساد كظاهرة سياسية إذ يميز بين نوعيين مما يسميه الفساد بوصفه مبادلة اجتماعية حيث يجري إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة وفي مختلف المؤسسات فتحصل المحاباة والعشائرية و الزبونية ، والفساد بوصفه مبادلة مباشرة حيث يتم تبادل الخدمات والسلع مباشرة وبدون إقحام شخص الشركاء ونمط تجسده من الرشوة والأرباح المالية في تبادل غير شخصي "، إن للفساد السياسي كما سبق وأشرنا العديد من التعريفات تختلف وتتنوع على حسب المدرسة واتجاه المفكر بحيث لا يوجد إجماع حول تعريف شامل مانع ولكن تشترك معظم تعريفات الفساد السياسي في ثلاث عناصر أساسية وهي :

- **وجود العنصر الشخص العام (public agent)** سواء فردا أو فئة الذي يستخدم موقعه العام من أجل الاستفادة الشخصية له أو لأقاربه أو زبائنه أو مناصريه لا يشترط أن يكون هذا الشخص العام مسؤولا رسميا سواء كان معين كالوزير أو منتخبا مثل النائب البرلماني أو رئيس البلدية بل يمكن أن يكون أي شخص متصدرا للعمل العام مثل رئيس حزب سياسي أو زعيم عشائري . (https://jilrc.com/)

- **توفر عنصر التربح الشخصي (personal gain)** سواء كان هذا التربح ماليا أو من خلال جني مكاسب أخرى مثل البقاء في المنصب أو الحصول على منصب أعلى أو سن تشريع ما أو إصدار قرار قضائي معين لخدمة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو حزب أو شركة أو على خدمة ما أو توسيع

- النفوذ والسيطرة أو التأثير على جهة ما من اجل توظيف أشخاص مؤيدين للشخص أو للفئة التي تقوم بالتأثير(https://jilrc.com /)
- **القيام بتصرف لا أخلاقي (unethical conduct)** أي يتضمن عنصر الاستغلال أو التظليل أو الغش سواء كان التصرف مجرما في القانون أو ليس مجرما بعد لكنه يخل بالتفويض العام الذي يفترضه الجمهور بالشخص الذي يمارس سلطة عامة .(https://jilrc.com/)

إذا يمكن القول بأن الفساد السياسي هو كل استغلال غير قانوني للسلطة بهدف التربّح أو تحقيق منفعة سواء كانت مادية أو تعزيز النفوذ لصالح فئة معينة بهدف تحقيق مكاسب أو امتيازات لفئة دون الأخرى وبشكل غير عادل.

2-1- **أنواع الفساد السياسي :** للفساد السياسي العديد من الأنواع نذكر بعضها بإيجاز :

1-2-1 **الفساد السياسي من حيث النطاق** وينقسم لنوعين وهما :

- **الفساد العرضي :** ويسمى أيضا الفساد الفردي وتقتصر ممارسته على عدد محدود من الموظفين.
- **الفساد المؤسسي :** أو الفساد النظامي ويكون في الحكومات السياسية والقطاعات الإدارية ومصالح الأمن بمختلف مستوياتها وآثاره تكون كبيرة مقارنة بالفساد العرضي ومواجهته أيضا مكلفة(ليمام 2011 ص691)

2-2-1 **الفساد السياسي من حيث المستوى :** وينقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي :

- **فساد القمة :** أو ما يطق عليه أيضا بفساد القيادة السياسية أو الفساد الكبير ويمارسه أصحاب السلطة سواء كانوا معينين أم منتخبين وينتشر أكثر في السلطة التنفيذية .
- **فساد المنتخبين:** ويشمل هذا النوع من الفساد كل من أعضاء الهيئات التمثيلية سواء كانت هذه الهيئات الوطنية أو المحلية ويسمى أيضا بالفساد التشريعي .
- **فساد أعضاء الجهاز البيروقراطي الحكومي:** ويشمل هذا النوع الموظفين الذين يشتغلون في مختلف القطاعات الإدارية خاصة الموظفين الصغار ويسمى أيضا هدا النوع بالفساد الصغير.

3-2-1 **فساد الفواعل السياسية :** ويتجلى ذلك في شراء الأحزاب السياسية للأصوات وقضايا التمويل السياسي بشكل عام التي تمارسها الأحزاب السياسية صاحبة النفوذ المالي القوي وهو ما يشكل خللا في التوازن بين فئات المرشحين والجهات السياسية وفقا لقدراتهم المالية وبالتالي التأثير على إرادة الناخبين ويساهم في هذا النوع عدم المساواة التي تنتهجها الإدارة من خلال تمكينها لأحزابها من مختلف الهياكل التي تساعدها في حملتها الانتخابية وتحرم الأحزاب الأخرى من ذالك والتي تلجأ لطرق غير قانونية لسد هذا العجز(خادم ، 2011 ص 691) .

3-1- الفساد السياسي من حيث الشكل : وتندرج تحت هذا النوع العديد من الأنواع مثل :

- الرشوة : تعرف الرشوة على أنها إتجار الموظف العام أو القائم بالخدمة العامة بوظيفته أو استغلالها بان يطلب أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد بها لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته (القهوجي ،2010، ص20).

- الابتزاز : هو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولائك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسئولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.

- الاختلاس : هو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهدته، ويعرف الإختلاس كذلك بأنه «عبث الموظف بما أو اؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية» ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء.

- المحسوبية : المحسوبية هي الخروج على القوانين والتنظيمات والتعليمات التي تحكم سير أجهزة الإدارة العامة في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات وحركات الانتداب والإعادة (صواطفة، 2014 ،ص58)

- الزبونية : وهي منظومة علاقات شخصية غير متكافئة في آن واحد يهيمن عليها تبادل الإعانات المفيدة لكلا الطرفين(فليب 1998 ص 574) .

وهناك العديد من الأنواع والصور والأشكال الأخرى الخاصة بالفساد السياسي لا يتسع المجال لذكرها كاملة.

2- المحور الثاني: الفساد السياسي في الجزائر

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة العديد من قضايا الفساد السياسي والتي كانت آثارها على جميع القطاعات وتورط فيها مسئولين من مختلف المستويات (محلية ووطنية) ،والفساد في الجزائر ليس ظاهرة جديدة بل سبق وأن تم إثارة العديد من قضايا الفساد منذ الاستقلال لا يتسع المجال لذكرها ورصدها جميعا ، لكن يمكن الإشارة إلى بعضها بشكل سريع نذكر منها قضية الأموال الخاصة بصندوق التضامن الذي قام بإنشائه الرئيس السابق بن بلة وتم الاستيلاء على هذه الأموال بطرق غير مشروعة وأيضا قضية 43 مليون فرنك سويسري الخاصة بصندوق حزب جبهة التحرير(بوسعيود، 2018 ،ص 309) الوطني والعديد من القضايا الخاصة بمجال الصناعة في عهد الرئيس السابق هواري بومدين والاستيراد والتصدير في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد(المدني 1997 ص 6) ، ففي عهد الأحادية الحزبية لم تكون توجد آليات رقابية قوية تستطيع منع أصحاب السلطة من استغلال مناصبهم ونفوذهم لمتابعتهم في مختلف القضايا المتعلقة بالمال العام أو الفساد بصفة عامة ، حيث كان التعين في مختلف المناصب يتم عبر التزكية والولاء والمحسوبية وعن طريق الحزب لا على الكفاءة ،وهو ما عزز وساهم في إنتشار الفساد السياسي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي، أما في فترة التعديدية وبالأخص فترة التسعينات من القرن الماضي والتي شهدت تدهور أمني خطير كاد يعصف بالدولة الجزائرية، شهدت أيضا الجزائر العديد من قضايا الفساد السياسي في هاته الفترة التي تم بها إلغاء نتائج الانتخابات سنة 1992 و إغتيال الرئيس بوضياف في 29 جوان 1992 والعديد من الإغتيالات السياسية لصحافيين وسياسيين وصراع بين أجنحة النظام الجزائري و إنهيار كبير للإقتصاد الجزائري كلها

عوامل ساهمت أيضا في إنتشار الفساد السياسي وتتطلب هاته المرحلة الدقيقة من تاريخ الجزائر لوحدها دراسة منفصلة تشرح الوضع الاستثنائي التي شهدته الجزائر في تسعينات القرن الماضي .

شهدت الجزائر عودة الاستقرار في مطلع الألفية الثالثة مع بداية فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وانتعشت الخزينة الجزائرية من جديد بعد ارتفاع أسعار المحروقات وهو ما جعل النظام آنذاك يطلق مشاريع ضخمة ومخططات إقتصادية الهدف منها تعزيز البنية التحتية للجزائر وإحداث تنمية في مختلف المجالات، لكن شهدت الجزائر أيضا في هاته الفترة إنتشارا كبيرا للفساد وتم الكشف على العديد من قضايا الفساد التي تعدى صداها حدود الجزائر وأخذت أبعادا دولية مثل قضية الخليفة بنك وقضية سوناطراك 1 سوناطراك 2 وقضية الطريق السيار شرق غرب والعديد من القضايا الأخرى ، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية والإعتماد على الولاء كمعيار أساسي في التعيين في المسؤولية في حقبة الرئيس بوتفليقة، وهو ما كرّس الزبونية السياسية وأصبحت الأحزاب السياسية التي تسمى الموالاة معاقل للفساد حيث استقطبت رجال الأعمال خاصة المشبوهين

الذين سيطروا على صناعة القرار في هاته الأحزاب وجعلوا منها أداة لخدمة مصالحهم الخاصة وهو ما سنفصل فيه أكثر في أسباب الفساد السياسي بالجزائر، كل هذه العوامل أضرت بسمعة الجزائر دوليا وجعلتها تحتل مراتب متقدمة بين الدول الأكثر فسادا في مختلف التقارير الدولية ومنها تقرير مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية وهو ما يوضحه الجدول رقم 01 آخر هذا المقال .

نلاحظ من خلال الجدول(رقم 01) أن الجزائر قد إحتلت المرتبة 104 من بين 180 دولة، شملتها الإحصائيات الخاصة بمنظمة الشفافية العالمية وقد إحتلت كل من الدانمرك ونيوزلندا وفنلندة المراتب الأولى بحصولهم على 88 درجة من أصل 100 وهي دول تقل نسبة الفساد بها حسب منظمة الشفافية العالمية وهناك بعض الدول متوسطة مثل كل من روندا وايطاليا وماليزيا ودول يسيطر عليها الفساد وهي بمثابة الدول الفاشلة مثل سوريا والصومال حيث حصلت هذه الدول على المراتب الأخيرة في تقرير المنظمة لسنة 2020 ، ويعتبر هذا التقرير السنوي من بين أكثر التقارير تتبعا للفساد في القطاع العام لأنه يغطي العديد من مظاهر الفساد نذكر منها(مداحي 2019 ص713) :

- الرشوة واختلاس المال العام.
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب.
- قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية
- ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين على الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم على حالات الرشوة والفساد.
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

حيث تغطي منظمة الشفافية الدولية هذه الظواهر ومدى انتشارها في الدولة حيث تعتمد على 13 مصدرا مختلفا لمعرفة مدى انتشار الفساد في هاته الدول لكن تبقى بعض المظاهر الخاصة بالفساد(القطاع الخاص،

التهرب الضريبي، تبيض الأموال .....)غير مدرجة في مظاهر الفساد التي تقوم المنظمة بدراستها لكنه يبقى تقرير منظمة الشفافية الدولية من بين التقارير الأكثر مصداقية مقارنة ببعض التقارير الأخرى.

3- المحور الثالث : الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر :

كما سبق وأشرنا في بداية هذه الورقة البحثية بأن ظاهرة الفساد لم يصبح ظاهرة وطنية بل أصبح ظاهرة عالمية لا تعترف بالحدود الوطنية وهذا ما دفع مختلف المنظمات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة إلى وضع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تساهم في مكافحة الفساد بمختلف أنواعه وضرورة تكييف بعض القوانين الوطنية مع هذه الاتفاقيات وهو استجابت له الجزائر وإنخرطت فيه الجزائر بشكل رسمي وصادقت على العديد من هذه الاتفاقيات نذكر منها :

- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 التي دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر2003 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 2002/02/05 حيث تعتبر هذه المعاهدة الفساد من ضمن الجرائم المنظمة العبر وطنية. (https://onplc.org.dz:).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003 التي دخلت حيز التنفيذ في 04 ديسمبر 2005 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 2004/04/19. (https://onplc.org.dz:)
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد المعتمدة خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الإتحاد الإفريقي المنعقد بمابوتو بالموزمبيق في 11 جويلية 2003 التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم06-137 المؤرخ في 2006/04/10.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المعتمدة في القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر2010 وقد صادقت عليها الجزائر بتاريخ 08 سبتمبر 2014 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-294(https://onplc.org.dz)

فالجزائر قد صادقت على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأيضا على مستوى الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وتمت بعدها إنشاء العديد من المؤسسات التي تساهم في مكافحة الفساد وهي كما يلي :

3-1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته :

تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته عقب مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد حددت مهام الهيئة بموجب أحكام المادة 20 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 حيث تتولى الهيئة على الخصوص اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد والمساهمة في تطبيقها كما تقوم الهيئة بوضع برامج تكوين خاصة بالموظفين والإطارات من القطاعين العام والخاص وكذالك القيام بعملية تحسيس الموطنين بالمخاطر المترتبة على الفساد بالتنسيق مع مختلف منظمات المجتمع المدني وترفع الهيئة تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن اقتراحات وتوصيات الهيئة لمكافحة الفساد في الجزائر . (https://onplc.org.dz)

3-2- الديوان المركزي لقمع الفساد :

تم إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد بموجب المادة24 مكرر من القانون06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل ويعتبر الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد وقد تم وضع الديوان تحت وصاية وزارة العدل ويتمتع بالاستقلال في عمله ويتشكل الديوان من(https://www.ocrc.gov.dz) :

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني .
- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية .
- أعوان عموميين دوي كفاءة أكيدة في مكافحة الفساد .(https://www.ocrc.gov.dz)

كما يمكن للديوان الاستعانة بكل خبير أو مكتب استشاري أو مؤسسة ذات كفاءة أكيدة في مجال مكافحة الفساد ومن مهام الديوان نذكر :

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المختصة .
- تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات في مختلف التحقيقات .
- اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة .

3-3- المفتشية العامة للمالية :

ثم إحداث المفتشية العامة للمالية الهيئة الرقابية الدائمة بمقتضى المرسوم53/80 المؤرخ في 1980/03/01 وهي تحت السلطة المباشرة لوزير المالية وقد حدد اختصاصها في بداية الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 78/92 المؤرخ في 1992/02/22 وقد أعاد تنظيمها المشرع الجزائري في سنة 2009 و2010(شريط ،مختاري ،2020،ص49) حيث حدد المرسوم08-272 المؤرخ في 06 سبتمبر2008 صلاحيات المفتشية العامة للمالية نذكر منها:

- إلزام المسيرين بالرد على المعاينات والملاحظات المسجلة في تقرير المفتشية العامة للمالية (الإجراء التناقضي)
- إعلام السلطات السلمية أو الوصية المفتشية العامة للمالية بالتدابير التي أثارتها التقارير المرسلة إليها (الردود المخصصة التقارير المرسلة للمفتشية العامة للمالية)
- إعداد المفتشية العامة للمالية تقرير سنوي يتعلق بالردود المخصصة لمعاينتها وتوصياتها يوجه للسلطات المؤهلة من بينها الوزير الأول (التقرير الخاص). (https://www.mf.gov.dz)

المفتشية العامة للمالية تقوم بالرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لجميع المؤسسات ذات الطابع العمومي والهيئات ذات الطابع الإجتماعي والثقافي التي تستفيد من إعانات الدولة ، و أيضا للمفتشية صلاحيات الرقابة على إستعمال الموارد وهذا ما نصت عليه المادة 03 من المرسوم272/08 سابق الذكر.

3-4- مجلس المحاسبة :

تم إنشاء مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976 وتم تعزيز دوره في التعديل الدستوري 2016 حيث كرّست المادة 192 من الدستور استقلالية مجلس المحاسبة وعززت دوره في مجال المراقبة على الأموال العمومية وكذلك تم منح صلاحيات للمجلس للمساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام

وترقية الشفافية في التسيير العمومي وتتمثل المهمة الأساسية للمجلس في تشجيع الإستخدام القانوني والفعال للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية الإلتزام بتقديم الحسابات والشفافية في إدارة المالية العمومية والمساهمة في تعزيز الوقاية ومكافحة مختلف أشكال التزوير والممارسات الغير قانونية(https://www.ccomptes.dz/)

5-3- خلية معالجة الاستعلام المالي :

خلية الإستعلام المالي هي هيئة إدارية موضوعة لدى وزارة المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/02 بغرض مكافحة جريمتي تبيض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة ورغبة من الجزائر في تكييف تشريعها الداخلي مع التشريعات الدولية من جهة أخرى ، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية باليرمو بتاريخ 10فيفري 2002 والتي التزمت بموجبها كل الدول الأطراف فيها بإنشاء وحدة استخبارات مالية مهمتها جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بتبييض الأموال ولم يتم التنصيب الفعلي لهذه الخلية إلاّ في 2004/11/04 ولم تبدأ في العمل إلاّ بعد صدور القانون 01/05 المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب(ضريفي ، 2017 ص 76)

هذه أهم المؤسسات التي تساهم في مكافحة الفساد بمختلف انواعه في الجزائر وهناك العديد من المؤسسات الأخرى والتي تساهم أيضا في مكافحة الفساد في مجالها نذكر منها :

- **مجلس المنافسة :** أنشئ بموجب الأمر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية2003 موضوع لدى وزارة التجارة وهو مكلف باتخاذ القرارات وإبداء الآراء بشان أي مسالة تتعلق بقانون المنافسة (https://www.commerce.gov.dz).
- **المرصد الوطني للصفقات العمومية** تم إنشاءه في 201 موضوع لدى وزير المالية مكلف بتكريس مبادئ الشفافية والعدالة في الصفقات العمومية وضمان طرق التظلم والتحكيم .
- **المرصد الوطني للمرفق العام:** تم إنشاءه سنة 2016 موضوع لدى وزير الداخلية مكلف بتقييم والإشراف على إجراءات تنفيذ السياسة الوطنية في مجال تعزيز وتطوير الخدمة العمومية والإدارة(rhttps://interieur.gov.dz/).
- **المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :** هي مديرية موضوعة لدى الوزير الأول مكلفة على وجه الخصوص بضمان المساواة في الوصول إلى الوظيفة العمومية وتحسين التنظيم الإداري وتمارس الرقابة البعدية على الأعمال المتعلقة بالتوظيف وتسيير المسارات المهنية وفقا للقانون الأساسي للوظيفة العمومية (http://www.dgfp.gov.dz/).

الملاحظ من خلال المؤسسات التي ذكرناها والمكلفة بمكافحة الفساد سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ضمان تطبيق القوانين في مختلف القطاعات، أنها لم تنجح في مكافحة الفساد الذي سيطر على دواليب الدولة الجزائرية في العقديين الماضيين وهو ما تبين أكثر بعد تنحية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة حيث اطلع الجميع على خطورة الفساد السياسي والذي سيطر بشكل شبه كلي على جميع القطاعات بالجزائر والنتيجة كانت تكبّد الدولة لخسائر ثقيلة في جميع القطاعات ، وقد تم سجن رئيس الحكومة والوزير الأول السابق أحمد أويحي وسجن الوزير الأول السابق عبد المالك سلال وأكثر من 14وزير في حقبة بوتفليقة ، والعديد من المدراء العاميين والولاة وأبرز رجال الأعمال مثل علي حداد رئيس منتدى رجال الأعمال الجزائريين ومحي الدين طحكوت ورؤساء الأحزاب السياسية ، حيث تم سجن العديد من الأمناء

العاميين لحزب جبهة التحرير الوطني (جمال ولد عباس ، محمد جميعي ...) ورئيس الحركة الشعبية الجزائرية (عمارة بن يونس) ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر (عمار غول)ورئيسة حزب العمال(لويزة حنون) ، فالفساد السياسي في هذه الفترة بلغ أوجه و كان شبه منظم لكن هنا نتسائل على الأسباب التي جعلت الدولة الجزائرية رهينة الفساد السياسي طيلة هذه الفترة ولم تنجح كل القوانين والمؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد في محاربة هذه الظاهرة وهو ما سنجيب عليه في المحور الخاص بأسباب الفساد السياسي في الجزائر .

4- المحور الرابع : أسباب الفساد السياسي في الجزائر:

هنالك العديد من العوامل والأسباب التي عززت من الفساد السياسي في الجزائر منها العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية وأيضا العوامل الاجتماعية والثقافية وهو ما سنفصل فيه بشكل موجز في هدا المحور

4-1- الأسباب السياسية والإدارية : هناك العديد من الأسباب السياسية والإدارية نذكر منها :

4-1-1-ضعف المؤسسات وغياب الإرادة السياسية لمحاربة الفساد السياسي :

الملاحظ في الجزائر بالرغم من وجود ترسانة من القوانين والمؤسسات التي تكافح الفساد بمختلف أشكاله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الا أنّ الفساد في تزايد مستمر ومن أهم الأسباب التي ساهمت في تفشي الفساد هي ضعف المؤسسات في الجزائر وعدم قدرتها على محاربة الفساد ، جزء من هذه المؤسسات يغلب عليها الطابع الاستشاري ولا تمتلك الآليات التنفيذية الكافية لمحاربة الفساد عمليا ، مثل الهيئة الوطنية

للوقاية من الفساد ومكافحته حيث تقتصر مهامها على رفع التوصيات واقتراح إستراتجية وطنية لمكافحة الفساد فهي هيئة استشارية أكثر منها تنفيذية ، أما الديوان الوطني لقمع الفساد بالرغم من أهميته الكبيرة في محاربة وقمع الفساد إلا انه لا يتمتع بالاستقلالية التامة وهو موضوع لدى وزير العدل ، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى مثل المؤسسة التشريعية التي تسن القوانين ولها الحق في تشكيل لجان تحقيق برلمانية في جميع القطاعات إلاّ أنها ضعيفة ولم يسبق أن قامت بتشكيل لجان تحقيق خاصة بقضايا الفساد ولا المساهمة بشكل فعال في إثراء القوانين الخاصة بالفساد فكل القوانين تصادق عليها مثل ماهي عندما ترسل إليها من طرف السلطة التنفيذية التي سيطر عليها الفساد السياسي ،والمتتبع لقضايا الفساد في الجزائر خصوصا بعد تنحية الرئيس السابق بوتفليقة وسجن العديد من الوزارء والمدراء والولاة يلاحظ أن القضايا المتابعين فيها خاصة بما تعلق بالاستثمار والرشوة واستغلال النفوذ أنهم نجحوا في تسخير الإدارة لخدمة مصالحهم والإفلات من القانون طيلة فترة حكم بوتفليقة وهو دليل على عدم قدرة المؤسسات على محاربة الفساد السياسي دون وجود إرادة سياسية قوية من أعلى هرم السلطة لمحاربة الفساد بشكل جدي .

4-1-2-أزمة المشاركة السياسية :

يعاني النظام السياسي في الجزائر من أزمة مزمنة وهي أزمة المشاركة السياسية بحيث في كل إنتخابات يتم إجرائها تتسع الهوة أكثر بين الشعب و النظام السياسي بالرغم من التجنيد الكبير الذي يقوم به النظام في كل انتخابات الا أن نسبة المشاركة في كل انتخابات تثبت بأنه الكثير من المواطنين قد فقدوا الثقة في العملية الانتخابية وهو ما يمكن أن نلاحظه بشكل جلي من خلال نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم 02 في آخر هذا المقال .

الملاحظ من الجدول رقم 02 هو أن الانتخابات التشريعية على الرغم من أهميتها الا أن السلطة والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني التي نظمت حمالات وطنية للتحسيس حول ضرورة المشاركة في الانتخابات كلها مجتمعة لم تستطيع إقناع المواطن بالذهاب إلى صناديق الاقتراع ، لأن المواطن فقد الثقة في السلطة وفي الأحزاب السياسية والنتيجة لم تكن بالمفاجأة حيث حافظت أحزاب السلطة التقليدية على مواقعها في قبة البرلمان مع تسجيل تفوق للقوائم المستقلة وحصولهم على المرتبة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني (84 مقعد) والأوراق الملغاة ضلت القوة الأولى في البلاد بأكثر من مليون ورقة ملغاة .

4-1-3- ضعف الأحزاب السياسية :

تلعب الأحزاب السياسية أدوار مهمة في الدولة الحديثة فالأحزاب السياسية هي التي تقوم بترشيح المنتخبين على المستوى الوطني والمحلي ولها ممثلوها في مختلف الهيئات التنفيذية والتشريعية ، وفي حال كانت الأحزاب في المعارضة فهي أداة فعالة في الرقابة على جميع المستويات لكن في الجزائر طيلة العقديين الماضيين إنحرفت العديد من الأحزاب السياسية عن عملها الأساسي بل ألغت جميع برامجها وتحولت إلى أحزاب مساندة لبرنامج رئيس الجمهورية كما كانت تسمى نفسها في فترة حكم بوتفليقة (أحزاب الموالاة) وأصبحت هذه الأحزاب رهينة للمال السياسي و حاضنة حقيقية للفساد مع غياب للمعارضة القوية والفعالة كل هذه العوامل كرست الفساد السياسي في الجزائر ونظمته ليكون فسادا ممنهجا ومنظما والنتيجة هي فقدان ثقة المواطن في الأحزاب والسلطة بشكل عام وعدم الانخراط في العملة الانتخابية وهو ما ساهم أيضا في تعزيز أزمة مشروعية النظام السياسي الجزائري .

4-2- **الأسباب الاقتصادية :** هنالك العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز الفساد السياسي في الجزائر نذكر منها :

- سيطرت الدولة على الاقتصاد وعدم قدرتها على تنويع الاقتصاد الوطني والإعتماد بشكل شبه كلي على الريع النفطي طيلة السنوات الماضية وتشجيع إقتصاد الحاويات شكل طبقة من رجال الأعمال المستفيدين من الريع النفطي .
- غياب العدالة في تطبيق القانون خاصة في مجال الإستثمار ومنح المشاريع الكبرى بشكل تفضيلي لبعض رجال الأعمال الذين يدعمون الطبقة الحاكمة في الجزائر مما كرس الفساد السياسي وساهم في تشجيع رجال الأعمال للانخراط في العمل السياسي للحفاظ على مصالحهم الشخصية .
- غياب الرقابة المالية القوية وتخلف النظام البنكي في الجزائر ساهم في عدم جذب المستثمرين الأجانب وفي نفس الوقت تم تسخير العديد من البنوك لخدمة رجال الأعمال المقربين من السلطة وهو ما كشفت عنه المحاكمات لبعض رجال الأعمال الدين استفادوا من قروض ضخمة دون أي ضمانات (مثل علي حداد ، طحكوت .....) مما أثر بشكل مباشر على الاستثمار والاقتصادي الوطني وشجع الفساد السياسي .
- التغير المستمر للقوانين والبيروقراطية الشديدة للإدارة الجزائرية جعل بيئة الاستثمار في الجزائر غير مستقرة وغير جذابة خاصة للمستثمرين الأجانب الذين أصبحوا يتفادون الاستثمار في الجزائر لغياب الاستقرار الاقتصادي وانتشار الرشوة والمحسوبية وعدم دعم المشاريع الجادة كلها عوامل رهنت تطور الاقتصاد الجزائري وعززت الفساد .

4-3- **الأسباب الاجتماعية والثقافية :** تعتبر العوامل الثقافية والاجتماعية مهمة في دعم أو محاربة الفساد ومن أهم العوامل التي ساعدت في تفشي الفساد السياسي في الجزائر نجد:

- **ضعف النخب وعدم قدرتها على التغيير :** من أهم الأسباب التي كرست الفساد السياسي هو ضعف النخبة في الجزائر و وعدم قدرتها على تأطير المجتمع والتأثير فيه وهناك العديد من العوامل المتداخلة التي جعلت النخبة الجزائرية إما ضعيفة أو معزولة على المجتمع نذكر منها :
- فساد الطبقة الحزبية مما جعل الكثير من النخب والإطارات لا ينخرطون في العمل السياسي وبالتالي عدم قدرتهم على الوصول للمسؤوليات و المساهمة في مكافحة الفساد السياسي .
- المحسوبية المنتهجة من طرف العديد من المسؤولين في مختلف المؤسسات بحيث يتم تفضيل الأقارب والأشخاص الذين يدينون بالولاء للمسؤول على حساب الكفاءة وهو ماساهم في عزل النخبة عن المجتمع .
- زبونية بعض النخب و إنخراطها في دعم السلطة بكل الأشكال أفقد النخبة مصداقيتها في المجتمع مع عدم قدرة العديد من النخب الجادة الطامحة للتغير على تشكيل قوة ضاغطة ومؤسسة تساهم في إحداث تغير حقيقي مما عزز توجه السلطة لإبقاء الوضع على حاله دون إحداث أي تغير حقيقي .

4-4- **ضعف المجتمع المدني :** يلعب المجتمع المدني دورا مهما اليوم في مكافحة الفساد بمختلف أنواعه وتعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة عن طريق الدورات التدريبية والحملات التحسيسية والندوات التي ينظمها المجتمع المدني ، والعديد من الدول أصبحت تقوم بإشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام ، لكن الملاحظ في الجزائر أن المجتمع المدني قد تم تهميشه بشكل مقصود طيلة السنوات الماضية وتم إضعافه وجعله مجرد لجان مساندة لمختلف البرامج ، فالدولة تسيطر على المجتمع المدني من الناحية القانونية عبر منح الاعتماد ومنح رخص التجمعات والدعم المالي ولها الحق في حل الجمعيات والرقابة على أنشطتها بالإضافة إلى الوصاية السياسية التي تفرضها بعض الأحزاب على الجمعيات كل هذه العوامل أضعفت المجتمع المدني .

5-4- **ظاهرة الجهوية والعشائرية :** من أبرز الظواهر التي عطلت قيم المواطنة في الجزائر هي ظاهرة الجهوية والعشائرية التي عزّزها النظام السياسي وكرّسها منذ الإستقلال لتعزيز سيطرته على المجتمع فالكثير من مناطق الوطن لازالت خاضعة لمنطق القبلية والعشائرية ولم تستطيع الأحزاب السياسية القضاء على هذه الظاهرة أيضا بل دعمتها أكثر وفي المواعد الانتخابية تفضل الأشخاص الذين ينتمون لعائلات كبرى على حساب الكفاءة بل الأكثر من ذالك وضع برامج تنموية خاصة بمنطقة على حساب منطقة أخرى مما عمق من الفوارق في المجتمع الجزائري وعطل المساواة بين المواطنين في تولي المسؤوليات .

6-4- **غياب العدالة التوزيعية للثروات :** لم تنجح الدولة الجزائرية في توزيع الثروات بشكل عادل مما أدى إلى ظهور تفاوت في التنمية بين مختلف مناطق الوطن بحيث تم تهميش العديد من المناطق مثل ولايات الوسط و الجنوب الجزائري ، والمفارقة الغريبة هنا أن معظم الثروات موجودة في الجنوب (النفط ، الغاز ، الفلاحة .....) لكن لا يوجد تنمية بهذه المناطق وتشهد احتجاجات بشكل مستمر للمطالبة بالتنمية وإيجاد حل لأزمة البطالة الخانقة التي تشهدها هذه المناطق، مما ولد سخط عميق لدى مواطني هاته الولايات وتنمية الشعور بالإقصاء والتهميش و إزدياد معدل الفقر في هذه الولايات و أصبحت التنمية في الجنوب والوسط تحدي حقيقي للدولة الجزائرية .

المجتمع الجزائري اليوم يعاني من العديد من الإختلالات العميقة نتيجة الأزمات السياسية والثقافية والاقتصادية التي عاشتها الدولة الجزائرية والتي ساهم فيها النظام السياسي بشكل كبير منذ الاستقلال إلى اليوم فمعدلات الفقر في تزايد كل يوم بالرغم من أن الجزائر دولة لديها العديد من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز ومناطق

شاسعة صالحة للفلاحة ومورد بشري مؤهل الا أنها لم تنجح في الاستثمار في هاته الموارد بسب الفساد المستشري في الدولة الجزائرية .

الخاتمة والتوصيات :

في آخر هده الورقة البحثية يمكننا القول أن الفساد السياسي قد استفحل في الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة لغياب ديمقراطية حقيقية والتفرد في الحكم وغياب الأداء الفعال للأحزاب السياسية الكبرى التي لم تلعب أي دور في الإصلاح السياسي في الجزائر بل أصبحت مجرد لجان مساندة لبرامج السلطة ، مع هيمنة المال الفاسد على صناعة القرار بهذه الأحزاب وهو ما انعكس بالسلب على المؤسسات التمثلية في الجزائر وبالأخص البرلمان بغرفتيه الذي سيطر عليه رجال الأعمال في السنوات الماضية ، أما بالنسبة للمعارضة لم تنجح في طرح بدائل قوية طيلة العقديين الماضيين نتيجة تضييق النظام على نشاطها من جهة ومن جهة ثانية ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على التعبئة الشعبية وطرح برامج قوية تجبر النظام على إحداث إصلاح سياسي حقيقي ، بالإضافة إلى فرض رقابة قوية على المجتمع المدني مما جعله يلعب دورا ثانويا لا يرقى إلى الشراكة والتأثير في المجتمع بالشكل الذي يجعله يشكل وعيا مجتمعيا يساهم في مكافحة الفساد أو بقية الظواهر السلبية التي تعاني منها الدولة الجزائرية ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على تنفيذ المهام المسندة إليها ساهمت في انتشار الفساد السياسي ولمكافحة الفساد في الجزائر نقترح ما يلي :

- إعطاء صلاحيات أكثر للمؤسسات المكلفة بمحاربة الفساد حتى لا تبقى مؤسسات استشارية ترفع التوصيات فقط بل أن تتمتع بالصيغة التنفيذية والاستقلالية التامة المادية والمعنوية حتى تكون أكثر فعالية في محاربة الفساد بمختلف أشكاله .
- ضرورة التوجه نحو إصلاح سياسي حقيقي وليس شكلي ولن يتم ذالك دون ديمقراطية حقيقية وتقديم كل ضمانات الشفافية للانتخابات وعلى جميع المستويات (رئاسية ، برلمانية ، محلية ....)
- الإصلاح القضائي وضرورة ضمان الاستقلال التام للقضاء وإبعاده على الضغوط السياسية والإدارية حيث كشفت محاكمة وزير العدل السابق طيب لوح على ممارسته ضغوط على القضاء إثناء توليه حقيبة وزارة العدل لذالك من الضروري أن يكون القضاء مستقل من أجل محاربة الفساد السياسي بشكل فعال .
- دعم منظمات المجتمع المدني لتكون شريك أساسي في التنمية وتساهم في تأطير المجتمع والرفع من الوعي الجمعي للمواطنين في مختلف المجالات خصوصا في مكافحة الفساد .
- تعزيز آليات المساءلة للمسؤولين وتكريسها في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة للوقاية من الفساد
- ضرورة تشكيل أحزاب سياسية قوية قادرة على طرح برامج تنموية و سياسات بديلة لسياسات الدولة والدفاع على مصالح الوطن والمواطن وليس الانخراط في دعم كل ما يأتي من السلطة ولو كان ضد مصلحة المواطن والوطن .
- تفعيل لجان التحقيق على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لأنها تلعب دورا مهما في الكشف عن مختلف قضايا الفساد مع ضرورة مساهمة البرلمان بغرفتيه في إثراء القوانين الخاصة بمكافحة الفساد والوقاية منه .

المراجع :

توثيق الكتب:

- بن مرزوق عنتر، مصطفى عبدو (2009) معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الأسباب والجذور والأسباب والحلول ، الجزائر ،درا جيطلي .
- علي عبد القادر القهوجي (2010) ، قانون العقوبات القسم الخاص ، لبنان ،د، ج، منشورات الحلبي الحقوقية .
- فيلب برو(1998) ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- ليمام محمد حليم، ظاهرة (2011) الفساد السياسي في الجزائر(الأسباب الآثار الإصلاح)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .
- مدني توفيق (1997)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب .

توثيق الدوريات والملتقيات :

- بوسعيود سارة ، عقون شراف (2018)، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة أم البواقي الجزائر المجلد الخامس العدد الأول جوان 2018 .
- خادم نبيل (2020): الفساد السياسي دراسة في المفهوم والسياق –الحالة الجزائرية أنموذجا - ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،جامعة عمار ثلجي الأغواط المجلد الرابع العدد الثاني .
- شريط وليد ،حنان مختاري (2020)، الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في الجزائر ، المجلة القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر العدد الأول.
- ظريفي الصادق (2017)دور خلية الاستعلام المالي في مكافحة جريمة تبييض الأموال ، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد الأول العدد الثامن ديسمبر 2017 .
- مداحي عثمان (2019)، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر) ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس العدد 02 أوت 2019 .

توثيق المواقع الالكترونية :

- الادعاء يطلب سجن ساركوزي ستة أشهر نافذة في قضية تبديد أموال خلال حملته الرئاسية عام 2012 ، موقع فرنس 24 عبر الرابط ، تاريخ النشر 2021/06/17 عبر الرابط :
https://www.france24.com/ar/%D9%81%D8%B1%D9%86%7 تاريخ الاطلاع 2021/07/25
- زوما يسلم نفسه لتنفيذ حكم بالسجن لمدة 15 شهرا ، مقال منشور بتاريخ 08 /2021/07 عبر الرابط :
https://www.independentarabia.com/node/239716/%84 تاريخ الاطلاع :2021/07/25
- رئيس الفقراء متهم باختلاس المليارات...ولد عبد العزيز خامس رئيس موريتاني يلفقى به في السجن بعد مغادرة القصر ، موقع الجزيرة ، مقال منشور بتاريخ 2021/06/24 عبر الرابط :
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1%D8تاريخ الاطلاع :2021/07/25
- معتز قفيشة : الفساد السياسي مقاربات في المفهوم والمنهج ، مركز جيل البحث العلمي ، تاريخ النشر 2019/10/29 عبر الموقع : https://jilrc.com/ تاريخ الاطلاع 2021/07/26
- كمال بوزبجة ، دور الديوان المركزي لقمع الفساد ، عبر الرابط :https://onplc.org.dz تاريخ الاطلاع 2021/07/26
- نبذة عن الديوان المركزي لقمع الفساد ، الموقع الرسمي للمركز عبر الرابط :
https://www.ocrc.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%A9 تاريخ الاطلاع 2021/07/67
- المفتشية العامة للمالية هيئة للمساعدة في صنع القرار مقال منشور بتاريخ 04 نوفمبر 2020 بالموقع الرسمي للوزارة عبر الرابط التالي https://www.mf.gov.dz/index.php/6 تاريخ الاطلاع :2021/07/26

- مهام مجلس المحاسبة : الموقع الرسمي للمجلس عبر الرابط التالي :
https://www.ccomptes.dz/ar/%d9%85%d9%87%d9%85%d8%aa%d9%86%d8%a7/
تاريخ الاطلاع 2021/07/27
- الموقع الرسمي لمجلس المنافسة : https://www.commerce.gov.dz/ar/le-conseil-de-la-concurrence تاريخ الاطلاع 2021/07/27
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية : https://interieur.gov.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع : 2021/07/27
-الموقع الرسمي للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري : http://www.dgfp.gov.dz / تاريخ الاطلاع 2021/07/27

الملاحق

ملحق الجداول

الجدول رقم 01 : ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام لمنظمة الشفافية الدولية CPI لسنة 2020

الدولة	درجة مؤشر الفساد من 100 نقطة	الرتبة من بين 180 دولة	الدولة	درجة مؤشر الفساد من 100 نقطة	الرتبة من بين 180 دولة
الدانمرك	88	1	السنغال	45	67
نيوزلندا	88	1	تونس	44	69
فنلندة	85	3	تركيا	40	56
روندا	54	49	الجزائر	36	104
ايطاليا	53	52	سوريا	14	178
ماليزيا	51	57	الصومال	12	179

المصدر: الجدول من وضع الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة بموقع منظمة الشفافية العالمية عبر الرابط : https://www.transparency.org/ar/press تاريخ الاطلاع :2021/07/27

الجدول رقم 02: إحصائيات حول الانتخابات التشريعية 2020

/	/	الملاحظات
الهيئة الناخبة	24.425.187 ناخب	
الأحزاب السياسية	28 حزب سياسي مشارك	أكثر من 20 حزب لم يستطع جمع التوقيعات
القوائم المستقلة	1208 قائمة مشاركة	تم رفض 36 قائمة
نسبة المشاركة النهائية	/23	هي أقل نسبة مند التعددية
الناخبون المصوتون	5.622.401 ناخب	/
الأصوات المعبر عنها	4.610.652 صوت	
الأوراق الملغاة	1.011.794 صوت ملغى	

المصدر : الجدول من وضع الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة بموقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر الرابط : https://ina-elections.dz/ تاريخ الاطلاع :2021/07/27